

ح أن حكمه حكم العصير لا يحل حتى يذهب ثلثه وروي الحسن عن أبي حنيفة أن حكمه حكم الزبيب حتى لو طبخ أو في طبخة جيل بمزلة الزبيب انتهى بواب انتهى
سبا في معنى هذه الحاشية في قول في المنع وحل الانتباه في الويل انتهى **قوله**
الفتح البع بسكر الباشراب مسكر يتخذ من العسل انتهى معناه **قوله** فيقول عليه
والعقد قال أبو يوسف لو شرب تسعة أقداح من النبيذ ولم يسكر فاجز العاشق
وسكر لا حد عليه ولو أوجب التسعة وشرب العاشق باختياره وسكر غير ذلك
في المحيط انتهى **قوله** وهذا الاختلاف في علي طاعة الله واستعمال الطعام
أو العداوي فأما السكر منه حرام بالإجماع انتهى اتفاق في **قوله** ومعناه أنه يوقف
فيه أي لتأريض الأثام انتهى وكتبه ما مضى قال في الهداية قال في الجامع الصغير
وما سوى ذلك من الأثام المحرمة وهي الخمر والسكر وتعمم الزبيب والعصير
الذي ذهب بالطبخ أو من ثلثه فلا بأس به قال في الاتفاق في فاك خمر الإسلام
ومعناه في شرب الجامع الصغير وهذا الجواب على هذا العموم في البياض
لا يوجد إلا في هذا الكتاب ثم قال وهذا نص على **قوله** في قول أبي حنيفة
أن الحد لا يحد وإن سكر منه في قوله وروي عن محمد أن ذلك حرام جيبا لحد
بالسكر منه وكذلك السكران منه إذا طلق امرأته لم يقع عند أبي حنيفة بمزلة
طلاق النائم والمخني عليه وعند محمد يقع بمزلة طلاق السكران من الأستوية
المحرمة له هنا لفظ خمر الإسلام وقال الطحاوي في مختصره قال هشام وكان
يقول من صلى في يومه ما يسكر ليلته الكرمين معناه البرهم أي الصلاة قال
الطحاوي وهذا الجواب وكذلك كان قول ابن عمر في النبي **قوله** والغنوي
في زماننا يقول كذا في جامع الفتاوى والنوازل وغيرهما انتهى **قوله**
والأصح أنه جليل عنده وفي فتاوى قاضي خان وعامة المساجح قالوا هو مسكر وله لغة
التجويز إلا أنه لا يحد شرابا به انتهى **قوله** وفي رواية لا يحل في الهوانة وهو الخمر
انتهى قال في المشاهير أما العيب إذا طبخ فغير الروايات لا يحل لأنه عصير لم
يذهب ثلثه وفي رواية جيل ياد في طبخة لطبخ الزبيب انتهى اتفاق في رده
قال ابن الرجب يخلط الخمر بعينها مع النبيذ ثم يشربه منه جميعا ولا يسكر به
الجم عليه فاجواب فيه كاجواب فيما يخلط بالمانا أن كان الخمر غائبا وجبا لحد وإن كان
النبيذ لا يجيب ما لم يسكر انتهى اتفاق في رده **قوله** وكان الانتباه في قولوا
وإنما انتهى هذه الأوعية على الخصوص لأن الأبنية شتى في هذه الظروف التوفا
قسط في غيرها انتهى غاية **قوله** ونهى عن الدبا الخ قال في الاتفاق في الدنيا الغنم
جمع وثاني انتهى وكان في قول في المشاهير وهو الفرح انتهى **قوله** أنه ما يروي
عن ابن أبي عمير فيقول إنما أمة النبي صلى الله عليه وسلم بالأوقية فلما وقع
عليه أن يجر حول الخمر ويبتاعه وأعلى ذلك لأنه كان في ابتداء خمره لم يجرم ما بين
النبي صلى الله عليه وسلم من أن يشربها أو لم يجرمها فأما الأوقية فما لم يجرمها

الفساد

النساء وكما ينبغي النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتباه في الأوعية ثم ما حصل لهم
الغناظ من المسكرات وخص لهم في جميع الأوعية انتهى **قوله** وهو الذي استعمل
من الخمر قال شيخ الإسلام حواصير زاده في شرحه وقد حكى هنا ما حكى في غيره من
شروبه أنه كان يقول إنما يوازي الأثام الخ لا شك أنه يظهر لأن ما يوازي الخمر
من الأثام في جز الخمر وإن طاهره أو ما على الخمر الذي ينقص من الخمر قبل صوره
خلا فإنه يتركه نجسا لأن ما يوازيه جزا الخمر من الخمر من الخمر خلا بل ليس منه
كذلك جزا فليكون نجسا فيجب أن يفصل أهله بالخمر حتى يظهر الكلال عن النجاسة
الخصيصة مما سوى الخمر من المنابع التي تزيل النجاسة جازية عن نفاذ غسل أهله
الحب بالخل صار ما دخل فيه من جزا الخمر خلا من سائرها فبطلت الحجة بهذا العلم
فأما إذا لم يفعل هكذا حتى ما يوازيه من العصير بعد ذلك فإنه ينسب العصير ولا يحل
شربه لأنه عصير خالص لا يوازيه من الخمر خلا كما قال حواصير زاده انتهى
قوله في المنع وكره شرب درج الخمر والامتناع من الامتناع به بضعه
بعض النساء لا يربون في بريق الشعر وكانت عابثة رضي الله عنها انتهى النساء
عن ذلك أشد النهي انتهى وروي وقال الأئمة في وإنما خص الامتناع من لأنه
تأثيرا في تحسين الشعر ودرج الزيت وعينه نقله وهو ما يقع في أسنانه
انتهى وكتب ما مضى قال أبو حنيفة كره درج الخمر أن تقتطع به المرأة انتهى
صلاة جلابي **قوله** ولأن يستعمل في الأصل أفنكره المسلم أن يستعمل
الزبي خمر أو مسكرا قال نعم لأن هذا تصرف من المسلم في الخمر لا على سبيل النظر
فلا جلال لأنه إمانته على المعصية قال تعالى ولا تعاونوا علي الأثم والعذوان وقاله
في الأصل أيضا أفنكره أن يستعمل الدواب الخمر قال نعم لأنه استناع بالخمر قال
الفتية أبو جعفر إن يكره إذا حمل الخمر إليه أو ما فإذا حمل الدواب الخمر فلا بأس
به قياسا على المستعمل في الخمر الكلاب والذئب والذئب الكلاب البها فلا بأس بذلك
انتهى فمأية **قوله** وكذا الاستهلال الدواب كان أبو الحسن الكدر حتى يجرى عن أصحاب
أن لا يحمل الإنسان النظر إلى الخمر على وجه التامس ولأن يئيل بها الطين ولأن يئيلها
المحوان وكذلك المستعمل لإيجوز أن يظهرها كلامه لأن في ذلك استغناء وادع في حرم
ذلك تحريمها مطلقا مع لفظها عما يربها وسبل عن الفرق بين الزيت تحتم فيه الفارة
وبين الخمر في جواز الاستناع بالزيت في غير حزمة الاكل والامتناع بالخمير من سائر
الوجوه فكان صحيح في الفرق بينهما أن الخمر محرمة العبين وأن الزيت غير محرم العبين
وإنما سوا كلهما ورتبة المستعمل انتهى شاعل شرح البرزوي **قوله** كذا يباح حمل الخمر
الدموي وعكسه قال شيخ الإسلام حواصير زاده قالوا فيجب أن يحمل الخمر في الخمر ولا يحل
الخمر في الخمر كيلا يصير حاملا للنجاسة من غير حاجة وتغييره ما قالوا في المستعمل
أن تذهب الكلابة بالميتة ولا تحمل الميتة إلى الكلاب وكذلك قالوا في الميتة
الحمر وهو مسلم فلا بأس بأن يتعوده من البيعة إلى الميتة ولا يجوز لأن أن يتعوده من الميتة

وهو حرام صح